

٨٤٠٩ متهمين بالمخدرات خلال عام

عازر لـ«الوطن»: انتشار المواد المخدرة في مناطق المجموعات الإرهابية

غير منتشرة في جامعاتنا ومدارسنا ◀

المرسوم والتشريع رقم ٢ لعام ١٩٩٣ والذى يتعامل مع المدمن والمتعاطى على أساس أنه صحيحة ويفكى له سرية العلاج، وبذات الوقت يشدد العقوبة على التاجر والمرجو، فنظرية الإنسانية للمتعاطى يكافئها تشديد العقوبة على تاجر المخدرات.

أما الإستراتيجية الثانية فهي خفض الطلب، ويتم بالتعامل مع المادة على أنها غير مشروعة، وبالتوافق مع مكافحة عرضها يتم خفض الطلب عليها عن طريق جهود الوقاية والعلاج والتاهيل وإعادة الدمج في المجتمع، ويشرف على هاتين الإستراتيجيتين اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والتي ترأسها وزير الداخلية.

معلمات غیر صحیحة

ونفى عازر ما يتناول عن إجبار من يتم إلقاء القبض عليهم بتهمة التعاطي أو الترويج بالاعتراف على ١٠ أسماء، ووصفها بأنها معلومات غير صحيحة، مؤكداً بأنه تم إذاعة البحث عن الأشخاص المتورطين بناء على المعلومات الموجودة بعد عرضها على المحامي العام، والتأكد من ثبوت الاعترافات وتورط الأسماء وحيازتها على مادة مخدرة، منها بوجود نصوص قانونية وتعاميم تحدد حالات إذاعة البحث وتنظم اليتها، وأن الموضوع ليس كفينا.

وكشف عازر عن قيام اللجنة المشكلة من عدة جهات منها وزارة الداخلية ووزارة العدل بدراسة وتعديل بعض المواد في قانون المخدرات، بما يتناسب مع التطورات المعاصرة لنواحي التعاطي والاتجار بالمواد الخدرة وترويجها، ويوابك الحالة المجتمعية والحالة الحياتية المعاشرة والتغيرات الحاصلة.

دفحة العرض، وخط، الطلب

وأشار عازر إلى وجود إستراتيجيتين يتم العمل وفقهما، الإستراتيجية الأولى هي إستراتيجية مكافحة العرض بala يتم عرض المادة المخدرة مبيناً بأن المكافحة لها محوران الأول المكافحة العملياتية عبر عمليات الضبط التي تقوم به وحدات قوى الأمن الداخلي بجميع جهات وخاصة إدارة مكافحة المخدرات وفروعها المحافظة، والمحور الثاني هو الجانب القانوني الذي يعتمد على قانون المخدرات الصادر في تسهيل عبور المواد ورة الحصول على تواجد هذه المواد الأسلوب الموجود، أو التاجر يجب أن يز حضورنا بمواجهة حالات غير معروفة بثيرة وغريبة لفروشات الخشبية

A photograph of a modern, light-colored building with two prominent vertical glass windows on its facade. The building is set against a clear blue sky. In the foreground, a red and white awning is visible, featuring Arabic text and a small portrait of a man.

صنع إلى بلد آخر عبر الأراضي السورية. أكد عازر أن الوازع الأخلاقي موجود عند مواطنين السوري إضافة إلى دور الأسرة والتماسك الأسري، إضافة إلى التعاون مع رجال تفاحة المخدرات عبر التبليغ والإعلام عن وجود نشاط مشبوه في منطقة معينة الذي حدث في الانتشار الكبير لظاهرة الإدمان على المواد خدرة، ظاهرة المخدرات غريبة عن المجتمع السوري ويتعامل معها بازدراء، ويتعامل مع تعاطي على أنه شخص ذو سلوك سلبي وبهيبة ومنبود، فهذا سلوك مستحق وغير مأثور. كشف عازر أن وجود حالات اتجار في جامعات والمدارس تناولته الكثير من شائعتاً، مضيفاً: وإن كانت توجد حالات نادرة إلا أن ظاهرة المخدرات تبقى

درامية التي تعرض على بعض الفضائيات العربية وتصور رجل المخدرات على أنه شخص حبوب وغни، مشيراً إلى أن موقع التواصل الاجتماعي تحتوي عشرات الصفحات التي تحمل أسماء مواد مخدرة بهدف توعيم هذه الصفحات لتصبح مألفة بين أفراد المجتمع. أكد عازر أن الإدارة تلّجأ دائماً للوقاية عبر توعية والتي تكون على ثلاثة درجات، بداية الوقاية الأولى لمنع الشباب من التعاطي التعامل مع المواد المخدرة، ثم الوقاية درجة ثانية والتي تكون مع الشخص الذي يتعاطى لكن لم يصل إلى مرحلة الإدمان، أما ثالث درجة تكون للمدمن للنهوض بنفسه.

حبيوب مخدرة مطحونة، و٧٦ غراماً ماريجوانا، و٤٣ كيلوغراماً مواد أولية لصناعة المخدرات، وثلاث شجرات قنب هندية.

وأعاد عازر ازيداد انتشار المواد المخدرة في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات الإرهابية إلى ترافق هذا النشاط مع النشاط الإرهابي، كون لهذه المجموعات مصلحة بترويج المواد المخدرة وتهريبها إلى مناطق أخرى، مضيقاً: تتبع أسباب الترويج ولاسيما المعنفة المادية إذ كانوا يتعاملون مع مهربين المخدرات لتمرير هذه الشحنات عبر هذه المناطق لتغول الأعمال الإرهابية، إضافة إلى زيادة سيطرتهم في تجنيد الأفراد واستقطابهم في هذه المناطق لممارسة الأعمال الإرهابية تحت سيطرتهم، فالمخدرات تم استخدامها كأدلة من أدوات الإرهاب.

وبين عازر أنه لا يوجد إحصائيات حول نسبة الاتجار في البلاد، فيوجد العديد من الشحنات والكيات المضبوطة غير معدة للتهريب خارج البلاد وإنما مخبأة بطريقة فنية للتهريب من بلد

دراسة لتعديل بعض المواد في قانون المخدرات

محمد راکان مصطفی

راتب تقاعدي «المشايخ» من التأمينات الاجتماعية دون أن تتحمل الأوقاف أي عبء مالي

الاجتماعية، إلى جانب أن التأمينات ستتعوضه بمعاش تقاعدي يحققه له مستوى معين من العيش إذا ما أصبح غير قادر على الكسب أو العمل، إضافة إلى منح أسرته معاشاً في حالة الوفاة، معتبراً أن اشتراك المكلفين ضمن المؤسسة يعتبر تكريماً لهم، لكونهم لم يكونوا ملحوظين فيها سابقاً وذلك لضمائهم مستقبليهم ومستقبل أسرهم.

وأوضح أحمد أن المكلفين بالعمل الديني يشملون الخطباء وأرباب الشعائر الدينية وخدم المساجد، منهاجاً بأن القرار ضم شريحة واسعة لم تكن مذكورة ضمن قانون التأمينات الاجتماعية وجرى تفصيل جميع الحالات فيه. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد أصدرت قراراً بيتبع للمكلفين بالعمل الديني الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتتضمن القرار في مادته الأولى أنه يحق للمكلفين بالعمل الديني الاشتراك لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتصنوف الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين وألا يخضع للاشتراك بتصنوف إصابات العمل.

وبحسب القرار يشرط القبول الاشتراك إلا يكون المكلف بالعمل الديني مشتركاً بالتأمين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات وألا يكون صاحب معاش تقاعدي، ونص القرار أنه على مديريات وشعب الأوقاف تقديم ثبوتيات الاشتراك للراغبين من المكلفين في العمل الديني إلى فرع التأمينات الاجتماعية.

داما محمد

الاستنادون إلى التعلم المعاذري

فادي بك الشريفي

شف وزير التعليم العالي بسام إبراهيم عن دراسة جدية لإصدار قرار يعطي خيار للطالب المستند في حال عدم صدور مرسوم بأن ينتقل إلى التعليم وازاري ويعطي مدة زمنية إضافية، مضيفاً: إن ذلك يتطلب تعديلاً بالقوانين لأنظمة الجامعية.

اللائق تصريح الوزير تقاعلاً طالبياً كبيراً مع أهمية الطرح الجديد، مطالبين غير بضرورة التسريع بهذه الدراسة كي لا تأخذ وقتاً طويلاً، مع إمكانية تحقيقها هذا العام، أو تحديد فترة زمنية محددة تتعكس إيجاباً على واقع طلاب وخاصة من قد يستنفد نهاية العام الدراسي الحالي من داخل الجامعة من خارجها.

في الوقت الذي أكدت فيه مصادر مجلس التعليم العالي لـ«الوطن» بأن وزير أعلن تحديد موعد امتحان الدورة القادمة بـ٢١ يوماً، فإنه لم يصل حتى تاريخه أي كتاب رسمي للجامعات يقضي بالالتزام بمضمون ما تم تصريح عنه، مرحلة أن يصدر كتاب رسمي للجامعات اليوم الإثنين للعمل بمضمونه، وخاصة أن بعض الكليات أصدرت برامجها دون الـ٢١ يوماً.

وزير إبراهيم وبحسب «الاتحاد الوطني لطلبة سوريا»، لفت إلى تأجيل تعدادات دراسات عليا في الجامعات الخاصة لحين توفر كوادر تدريسية، متمنياً أن الحل يمكن في الإيقاد الداخلي لخريجي الجامعات الخاصة إلى جامعات الحكومية وفق قانون البعثات العلمية.

ضيقاً: خلال لقائه مع المشاركين في الدورة التنظيمية المركزية لاتحاد طلاب: كانوا على نفقة بأنه لن يصدر أي قرار لا تكون نسبة استفادة الطالب به أكثر من ٨٠٪، كما لا يمكن تعديل شروط الدخول إلى الدورة الامتحانية الثالثة المحددة بثمني مواد كونها من صلب النظام الفصلوي المعدل.

وأشار إبراهيم إلى توجيه إدارات الجامعات بإعفاء كلأستاذ يعتمد تخفيض سبب النجاح بشكل مخالف للقانون، مضيفاً: إن «سنة الامتياز» هي سنة الدورة ضرورية في المراكيز الصحية، ونحن حريصون على تقديم كل تسهيلات الطلبة حيث لا تكون السنة معوقة له ويتمكن كل طالب أو طبيب العيادة في المكان الذي يريده، مضيفاً: ندرس بجدية العمل على إحداث درجة كثيرة لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص، كما يامكان طالب السنة

على خلفية ضرب قاضٍ توقيف ضابط وعناصر شرطة في طرطوس

الوطن - طرطوس

كيف لـ«الوطن»: عصبات من المحامين يزورون ويسطّلون على حقوق الناس
محامون تقاضوا ٧ ملايين كأتعاب ولم يقدموا للموكل أي فائدة وبعض المحامين يتقاضون «بالمدولاً»

و مندوبي الوكالات تقوم بالتزوير والتلاعب
بحقوق الناس والاستيلاء عليها، مضيفاً: تمت
معاقبة من ضبط يقوم بذلك جنائياً ومسلكياً،
وبتابع: وقفت بفضله من التقبة نهائياً.
وأشار إلى انتشار التزوير والتلاعب بالبصمات
بين المواطنين خاصة في سنوات الحرب، حيث
تم التلاعب بالمتلكات وتزويرها، مشيراً إلى
أن القضاء يعاقب المزور وفق قانون العقوبات
إحالته إلى القضاء المختص إما إلى قضاء
التحقيق أو إلى محكمة بداية الجزاء لحماية
ملك الأنسابي، إن لم يكن هناك ظروف
موضوعية تبين حسن نية السلف المشتبري،
وأن المالك الأساسي نفسه مشترك بعملية
التزوير لما يملكه وقام بتوكيل أحد بها وادعى أنها

نجزة. في سياق آخر أعاد سكيف سبب منع المحامي من حضور جلسة التحقيق مع موكله بفروع الأمان الجنائي إلى أن حساسية بعض القضايا وسرتها والخشية من ضياع الحقوق تستوجب الكتمان وعدم حضور أي أطراف حتى تتجلى لحقيقة، لافتاً إلى وجود تعليم بضرورة لتسامح للحامين بالحضور مع موكلיהם في قسم الشرطة فقط.

وأضاف: كما يمنع المحامي من حضور جلسات التحقيق في الأمان الجنائي عن موكله في حال كان مسافراً بما أن الأمان الجنائي هو جهة اعدالية وليس قضائية، مطالباً بتعديل هذا القانون فيما يخص القضايا الجنحية وأن ينوب المحامي عن موكله إلا في حالة الاستجواب وذلك

يجب تنظيم عقد خطى بين المحامي والموكل ولكن لا أحد يعلم به حقوقه وأتعابه لا يجوز أن يتقدم لها بالدولار وإنما بالليرة السورية فقط، مشيراً إلى أن ذلك يعتبر مخالفة سلسلية وقانونية.

ومن جهة أخرى أشار سكيف إلى ارتفاع نسبة التزوير والنصب بين المحامين، دون أن يعطي نسبة محددة، سواء في الوكلالات أو العقود أو

يجب تنظيم عقد خطى بين المحامي والموكل ولكن لا أحد يعلم به